

«الوطني»: المركزي الأوروبي يفشل في تقديم إستراتيجية واضحة لمكافحة أزمة الديون

قال تقرير بنك الكويت الوطني الأسبوعي أن الأسبوع الماضي قد تمحور حول مجموعة الاجتماعات التي عقدها البنوك المركزية مثل البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك الاحتياطي الاسترالي والبنك الملكي الكندي، وأضاف أن أزمة الديون الأوروبية السببية تتصدر قائمة الأنباء المالية الرئيسية وبالأخص فيما يتعلق بالأوضاع الحالية في إسبانيا.

وأشار إلى أنه ليس من المستغرب قيام أي من هذه البنوك المركزية بإجراء تعديلات على السياسة النقدية، مع العلم أن البنك الاحتياطي الاسترالي قد خفض معدل الفائدة الأساسي بـ 25 نقطة أساس.

أما بخصوص المنظة الأوروبية، فلفت التقرير أن البنك المركزي الأوروبي لم يتمكن من تهدئة الأوضاع في السوق، كما فشل في تقديم إستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى مكافحة أزمة الديون المستمرة. وكشف التقرير إن إقبال الأسواق على المخاطر كان إيجابيا بعض الشيء خلال الأيام الثلاثة الأولى من الأسبوع، إلا أن خطاب برنانكي أمام الكونغرس والمضي في قلب الأوضاع، فقد تآثر أداء الدولار الأميركي بسبب ذلك ليأتي أداءه متباينا على طول الأسبوع، فقد تراجع مؤشر الدولار من 82,90 إلى 81,91، ثم ارتفع من جديد تبعا للخطاب الذي أدلى به محافظ البنك الفدرالي برنانكي ليقلف الأسبوع عند 82,51.

وأشار إلى أن اليورو قد تمتع بأداء إيجابي ولكن بزخم ضعيف خلال بداية الأسبوع حيث ارتفع من 1,2375 إلى 1,2625 ثم تراجع تبعا لخطاب برنانكي الذي أضعف الثقة بالسوق، كما تراجع بسبب قيام وكالة فيتش بخفض التصنيف الائتماني لإسبانيا، ليقلف اليورو الأسبوع عند 1,2516.

من ناحية أخرى، تمتع الجنيه الاسترليني بأداء إيجابي عامة حيث ارتفع من 1,5360 إلى 1,5600 وليقلف الأسبوع عند 1,5475، كذلك سار الفورك السويسري على خطى اليورو حيث ارتفع من 0,9515 ليصل إلى 0,9700، ليقلف الأسبوع أخيرا عند 0,9600، وفي المقابل، فإن الين الياباني قد سجل التراجع الأكبر خلال الأسبوع الماضي حيث شهد زوج العملات الدولار الأميركي/ الين الياباني ارتفاعا لا بأس به مع بداية الأسبوع ليصل إلى ما يقارب 78,50 ثم سجل ارتفاعا جديدا ليصل إلى 79,80 وليقلف عند 79,50.

وفيما يتعلق بأسعار الذهب خلال الأسبوع الماضي قال التقرير أنها شهدت تراجعا لتبلغ 1,555 دولار أميركي للاونصة، ولتقلف الأسبوع أخيرا عند 1,593,50 دولار.

وأشار التقرير إلى أن قطاع الخدمات تمكن من الاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي خلال شهر مايو وهو ما يعتبر دلالة على أن القسم الأكبر من الاقتصاد الأميركي سيكون قادرا على الصمود في وجه

تأثيرات أزمة الديون الأوروبية، فقد ارتفع مؤشر ISM للمشاريع غير الصناعية والذي يضم ما يقارب 90٪ من اقتصاد البلاد إلى 53,7 خلال الشهر الماضي بعد أن بلغ 53,5 خلال شهر أبريل، وبالتالي فقد أتى أكثر من المتوقع في أن يبلغ 53,4، مع العلم أنه في حال تخبطي المؤشر حد الـ 50 فهو إشارة إلى استمرار عملية النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد طلبات الشراء وتراجعت الأسعار للمرة الأولى منذ حوالي الثلاث سنوات وهو الأمر الذي هذا من المخاوف في تراجع قطاع الخدمات، خاصة وأن أزمة الديون الأوروبية تدفع بالمنطقة قدما نحو الكساد الاقتصادي.

أشار التقرير إلى أن الإنتاج في قطاع الخدمات والقطاع الصناعي في المنطقة الأوروبية تراجع خلال شهر مايو على نحو سريع هو الأكبر منذ ما يقارب الثلاث سنوات، في إشارة إلى الصراع الذي يعانيه الاقتصاد بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد تراجع مؤشر PMI من 46,7 خلال شهر أبريل ليصل إلى 46، وبالرغم من أنه قد تجاوز التوقعات الأولية في أن يبلغ 45,9، إلا أن المستوى الذي بلغه خلال شهر مايو يعتبر الأدنى منذ شهر يونيو من العام 2009 وهو ما يزال من مستوى الـ 50 للشهر الرابع على التوالي، والذي يشير إلى أن المنطقة تعاني من الانكماش الاقتصادي.

ولفت التقرير إلى أن مبيعات التجزئة تراجعت بشكل فاق التوقعات

أوباما: إعادة المعلمين إلى وظائفهم ستساعد على نمو الاقتصاد الأميركي

مشروع قانون الوظائف الذي طرحه سيمع تسريح المزيد من العاملين في ظل القيود المفروضة على الميزانية الأميركية.

من ناحية أخرى، وفي الخطاب الأسبوعي للكونغرس الأميركي، قال عضو الكونغرس أريك بولسن إن سياسات الرئيس أوباما تخفف الاقتصاد، مشيرا إلى أن قانون الرعاية الصحية للرئيس أوباما قتل فرص النمو، وخاصة في الشركات الصغيرة، كما رفع تكلفة الرعاية الصحية.

واشنطن - أ.ش.أ: أكد الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابة الأسبوعي أمس الأول أن إعادة المعلمين إلى وظائفهم في الولايات المتحدة تمثل واحدة من الخطوات التي ستساعد على نمو الاقتصاد الأميركي.

ودعا أوباما الكونغرس الأميركي إلى القيام بعمله لإعادة 250 ألف معلم فقدا وظائفهم على مدى السنوات الثلاث الماضية، مشيرا إلى أن موافقة الكونغرس على خطته للوظائف مستعمل على إعادة توظيف المزيد من المعلمين، وشدد على أن موافقة الكونغرس على

إسبانيا تواجه مشاكل جديدة بعد إنقاذ المصارف



وزير الاقتصاد الإسباني لويس دي غيندوس

المال على المصارف التي طلبه»، ورفضنا تحديد قيمة هذه المساعدة وعللنا أنه لن يكون هناك بالمقابل أي شرط حول إصلاحات اقتصادية «خارج إطار القطاع المالي».

وأضاف أن «الشروط ستفرض على المصارف وليس على المجتمع الإسباني». من جهتها، أعلنت منطقة اليورو مساء السبت اثر اجتماع لمجموعة يوروغروب أنها مستعدة «للرد إيجابيا على طلب مساعدة إسبانيا لدعم قطاعها المصرفي وإقرضها حتى مائة مليار يورو. ورحبت فرنسا وكذلك اليابان بالاتفاق الذي تم التوصل إليه ضمن منطقة اليورو لمساعدة إسبانيا على إعادة رسملة مصارفها والذي يشكل «مؤشرا قويا على التضامن»، كما صرح وزير المالية بيار موسكوفيسي لوكالة فرانس برس.

المقبلة»، واعتبر أنه من خلال «السماع بإزالة الشكوك المرتبطة بوضع القطاع المصرفي الإسباني وإعادة الثقة، يسهم هذا الاتفاق بتشجيع عودة النمو في أوروبا».

أكد وزير المالية الياباني جون أزوحي من جهته الأحد أن الاتفاق «خطوة مهمة» نحو استقرار الاقتصاد الأوروبي والعالمي.

ودعا أزوحي الفأدة الأوروبيين لمواصلة إيداء المرونة في معالجة المشكلات المالية في منطقتهم المشتركة التي تؤثر على صحة الاقتصاد العالمي ودفعته الين العملة الملجأ إلى الارتفاع بمستويات قياسية مقابل الدولار الأميركي أو اليورو مما يضرب بالصادرات اليابانية.

وقال الوزير الياباني للصحافيين «إن تزايد وضع خطة مساعدة بقيمة 10 آلاف مليار ين (100 مليار يورو و 125 مليار دولار) ستساهم بشكل كبير في الاستقرار»، مشيرا إلى الوضع الاقتصادي العالمي أو النظام المصرفي الإسباني الهش.

وأضاف «أمل أن تتخذ مبادرات أخرى من النوع نفسه بمرور الوقت وسرعة. ومن هذا المنظور اعتقد أننا أول خطوة مهمة».

وكتب مدير صحيفة ال إيكونوميستا أمانور إيورا في مقال افتتاحي «إن لم تجد إسبانيا المال لمصارفها، فلن يكون لديها الخيار في الخريف وستكون موضع تدخل خارجي».

ورأى أن «المشكلة هي أن المبلغ لن يكون 60 أو 80 مليارات بل حوالي 500 مليار»، وقال رافايل بامبيون بقلق «الآن يجب رؤية ما هي الشروط (لهذه المساعدة)، فإن قالوا لنا أرفعوا سن التقاعد واجسروا إصلاحا عميق للعمل وخفضوا رواتب الموظفين.. فإنهم ربما سيسقطون من ذلك».

مريد - أ.ف.ب: اضطرت إسبانيا على ما يبدو لطلب مساعدة أوروبية لمصارفها المسببة، ما سيحل ربما أكبر مشاكلها لكن يبقى لديها مسائل مهمة أخرى بتوجب تسويتها مثل تقليص عجزها كما يحذر خبراء الاقتصاد.

فقبل عشرة أيام فقط رفض رئيس الحكومة ماريانو راخو بشكل قاطع في إحدى مداخلته العامة النادرة في مساعدة خارجية وقال «لن يكون هناك أي إنقاذ» خارجي للقطاع المصرفي.

لكن الأمور تسارعت بشكل مفاجئ في الساعات الأخيرة تحت ضغط الأسواق وأوروبا التي تريد على ما يبدو حل المسألة قبل الانتخابات في اليونان في 17 يونيو تخوفا من عدوى انتقال الأزمة. وقال رافاييل بامبيون برقيسور الاقتصاد في مديرية الأعمال (بيزنس سكل) في مدريد «إن على إسبانيا أن تضع بانقذها أن كان بقية شركائها الأوروبيين يريدون ذلك».

وبالفعل قررت إسبانيا القوة الاقتصادية الرابعة في أوروبا في نهاية المطاف المسبب طلب مساعدة أوروبية لمصارفها بعد أن تردت طويلا في اتخاذ قرار كهذا أصبح ضروريا بعد تفاقم أزمة الدين.

وخطة المساعدة هذه هي الرابعة لبلد في منطقة اليورو منذ بدء الأزمة المالية في نهاية العام 2009، بعد اليونان وإيرلندا والبرتغال. والمطلوب في إسبانيا تمويل القطاع المصرفي الذي تأثر كثيرا بإزمة العقارات، على أن يصل هذا التمويل إلى نحو مائة مليار يورو بحسب مجموعة يوروغروب. وكان وزير الاقتصاد الإسباني لويس دي غيندوس صرح السبت بأن إسبانيا ستطلب

أزمة اليورو «تقضي» على الانتعاش الاقتصادي في بريطانيا

لندن - أ.ف.ب: صرح وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن أمس بأن الانتعاش الاقتصادي البريطاني «تلاشي» بسبب الأزمة في منطقة اليورو. وفي مقال نشرته صحيفة صندي تلغراف، دعا أوزبورن إلى إيجاد حل ملائم للمساعدة الاقتصادية في منطقة اليورو - التي تعد 17 دولة عضوا ولا تشمل بريطانيا - بهدف تفعيل الانتعاش الاقتصادي البريطاني.

وكتب يقول إن «انتعاشنا (...) في صدد التلاشي بسبب الأزمة السائدة على أوبانا».

واعتبر الوزير أن «حلا لأزمة منطقة اليورو سيعطي دفعة لاقتصادنا أكثر من أي شيء آخر».

وتباطأ الاقتصاد البريطاني وهو السابع في العالم، حتى بلغ الانكماش في نهاية العام الماضي.

لكن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أبقى على إجراءات التقشف الصارمة مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها.

التسلسل الزمني لأزمة ديون منطقة اليورو

باريس - أ.ف.ب: المحطات الأساسية لأزمة الدين في منطقة اليورو منذ عامين ونصف العام، بينما أعلنت إسبانيا أنها ستطلب «مساعدة مالية أوروبية» لإصلاح قطاعها المصرفي.

2009

- ديسمبر: اليونان:** استنفار في الاتحاد الأوروبي حول المال العام اليوناني بعد زيادة تقديرات العجز (142,7 من إجمالي الناتج الداخلي). خفض تصنيف الدين لهذا البلد.

2010

- يناير: إسبانيا:** خطة تقشفية لخفض العجز العام (11,2٪ من إجمالي الناتج الداخلي، تلته إجراءات جديدة في مايو.
- يونان:** لم يعد هذا البلد قادرا على الاقتراض نظرا لارتفاع معدلات الفائدة.
- تقرر برنامج أول للقروض العاجلة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 110 مليارات يورو، مقابل خطة تقشف.
- أنشئ الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي لمساعدة الدول الهشة في منطقة اليورو.
- يونيو: إيطاليا:** خطة تقشف في إيطاليا التي تعاني من ميونيخ في واحدة من الأعلى في العالم (1900 مليار يورو).

نوفمبر: إيرلندا: أزمة مصرفية وطفرة عقارية. خطة إنقاذ من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 85 مليار يورو.

2011

- مايو: البرتغال:** مساعدة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 78 مليار يورو مقابل إصلاحات وبرنامج تقشفي.
- أغسطس:** إيطاليا وإسبانيا تتعرضان لهجمات من أسواق المال. فرنسا تهتز للمرة الأولى وتتبنى خطة تقشفية أولى تلته خطة ثانية في نوفمبر.
- أكتوبر: اليونان:** اتفاق لمنطقة اليورو على خطة جديدة تقضي بمنح قروض بقيمة 130 مليون يورو وإعادة هيكلة الدين، مقابل فرض شبه وصاية على البلاد.
- مطلع نوفمبر: اليونان:** استقالة رئيس الوزراء جورج بابانديرو بعد اعلائه عن مشروع استفتاء حول الاتفاق الأوروبي، ثم تراجع عن ذلك. تولى رئاسة الحكومة خلفا له لوкас باباديموس.
- منتصف نوفمبر: إيطاليا:** استقالة رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني. حل محله المفوض الأوروبي السابق ماريو مونتشي.
- ديسمبر:** قروض بقيمة لا سابق لها من البنك المركزي الأوروبي إلى مصارف منطقة اليورو.

الصين تطلق مجدداً إصلاح القطاع المالي

في بنك «اتش اس بي سي» في هونغ كونغ بذلك قائلًا أن «البنك الشعبي الصيني (البنك المركزي) استأنف عملية تحرير معدلات الفوائد التي توقفت في 2004»، ورأى أن ذلك «يشير أيضا إلى أن بكين على استعداد لتسريع وتيرة إصلاحات القطاع المالي». وتيرة إصلاح معدلات الفوائد لم يكن متوقفا قبل وصول جيل جديد إلى السلطة في الصين للمرة الأولى منذ عشرة أعوام، وهو متوقع هذا الخريف بمناسبة انعقاد المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي الحاكم.

الصينية الكبرى التي حققت أرباحا ضخمة مع تشجيعه في الوقت نفسه المؤسسات الحكومية على حساب القطاع الخاص. ومنذ الجمعة، بات بإمكان المصارف منح قروض بمعدلات أدنى بما يصل إلى 20٪ من تلك التي حددها البنك المركزي، مقابل 10٪ في السابق. وفي الوقت نفسه سيكون من الممكن أن تستفيد حسابات الإيداع من مردود يوق للعدل المرجعي بنسبة 10٪، وهو ما يشكل سابقة في الصين.

ورحب كو هونغمين مساعد مدير الأبحاث الاقتصادية لاسيما محللون أن إدخال أكبر قدر من المرونة أخيرا على معدلات الفائدة في الصين يشكل إشارة قوية وغير متوقعة لإطلاق الإصلاحات الاقتصادية مجددا في حين يستعد جيل جديد من المسؤولين لتولي السلطة في البلاد في الخريف المقبل. وسيسمح هذا الإجراء بمزيد من المنافسة في قطاع مصرفي لاتزال تهيمن عليه الدولة بشكل كبير، إضافة إلى مردود أفضل لرأس المال. وقيل شهرين، ندد رئيس الوزراء وين جيانباو بـ «الاحتكار» الذي تمارسه المصارف

375 مليار دولار مبيعات النفط السعودي في 2012

العربية:نت: توقع خبراء اقتصاد أن تحقق السعودية خلال العام الحالي 2012 إيرادات من مبيعاتها النفطية تتجاوز حاجز التريلين ريال (375 مليار دولار). مقللين في الوقت ذاته من أثر تراجع أسعار النفط خلال الأيام الحالية على ميزانية الدولة السنوية للعام الحالي. وذكر هؤلاء في حديثهم مع صحيفة الشرق الأوسط أن السعودية نجحت خلال الأشهر الخمسة الماضية في بيع برميل النفط العربي الخفيف بمتوسط سعر 119 دولارا للبرميل. وقالوا: «لن يكون هناك أي ضرر في حال تراجع الأسعار، حتى لو بلغت مستويات الـ 85 دولارا فيما تبقى من العام الحالي، فإنه طبيعة الحال لا يعد أمرا مقلقا للميزانية العامة للدولة»، مرجعا ذلك إلى تحقيق متوسط سعر يبلغ 119 دولارا للبرميل خلال الأشهر الخمسة الماضية.

من جانبه، أكد فهد المشاري الخبير الاقتصادي والمالي أن يبلغ متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف خلال العام الحالي نحو 100 دولار للبرميل.

وقال إن الأسعار الحالية تقع في مناطق مرضية بالنسبة للسعودية، ولكن أخشى أن يكون هناك تراجع في حجم الأسعار بشكل أكبر خلال الأشهر المقبلة.

ولفت المشاري إلى أن تحقيق بلاده نحو تريليون ريال (375 مليار دولار) من مبيعاتها النفطية خلال هذا العام يعد رقما متوقعا، متوقفاً أن يكون حجم الإيرادات قريبا جدا من هذا الرقم، بسبب حجم الإنتاج الحالي ومتوسط الأسعار المتوقع لهذا العام.

وكان الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية السعودي الأربعة الماضي قد أكد أن بلاده تمتلك المرونة الكافية لتحقيق التوازن في السوق النفطية، مبينا أن السعودية عملت خلال الفترة الماضية على تحقيق الاستقرار في الأسواق النفطية، في ظل ما تشهده من تقلبات واسعة.

توقع عبدالحامد العمري عضو جمعية الاقتصاد السعودية، أن تحقق السعودية عوائد مالية تبلغ نحو تريليون ريال (375 مليار دولار)، من مبيعاتها النفطية خلال العام الحالي. وقال العمري «متوسط سعر بيع برميل البرنت العربي الخفيف خلال الأشهر الماضية من هذا العام بلغ نحو 119 دولارا، إلا أن الأسعار بدأت في التراجع خلال الأسابيع القليلة الماضية، وأتوقع استمرار تراجعها خلال الفترة المقبلة من هذا العام، نتيجة للأحداث الاقتصادية العالمية المتقلبة».

وأشار العمري إلى أن انخفاض سعر برميل



دعوة

لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية لعام 2011/12/31 للسنة المالية المنتهية في

يسر مجلس إدارة شركة نور للإستثمار المالي دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية و غير العادية المقرر عقدها يوم الأثنين الموافق 2011/12/31 في الساعة الحادية عشر والنصف ظهرا بمقر وزارة التجارة والصناعة بقاعة الاجتماعات قاعة (أ).

يرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة الكائن مقرها في برج أحمد ، شارع الخليج العربي ، الدور الخامس ، هاتف: ٢٢٤٦٤٥٨٥ – ٢٢٤٦٤٥٦٥ لإستلام بطاقات الحضور ، جداول الأعمال والبيانات المالية وذلك أثناء ساعات الدوام الرسمي.

يمكن تحميل جداول الأعمال والتقارير السنوي عبر شبكة الانترنت على موقع الشركة : www.noorinvestment.com

للاستفسار يمكنكم الاتصال على هاتف: ٢٤٦٤٥٧٢٢

شركة نور للإستثمار المالي
Noor Financial Investment Co.

(+965) 181 80 80 • noorinvestment.com

2012

- يناير:** خفض تصنيف تسع دول في منطقة اليورو وفرنسا والنمسا يفقدان الدرجة الممتازة (إيه إيه إيه). في 30، عقدت القمة الأوروبية حول المعاهدة الجديدة لضبط الميزانية وبدأ تطبيق الآلية الأوروبية للاستقرار.
- 9 مارس: اليونان:** وافقت غالبية من الجهات الدائنة في القطاع الخاص على شطب 105 مليارات يورو من دين أئينا.
- 6 مايو: اليونان:** هزيمة حزبين كبيرين وافقا على خطة التقشف في الانتخابات التشريعية. وفي غياب اتفاق على تشكيل حكومة ائتلاف، ستتم انتخابات جديدة في 17 يونيو.
- 15 مايو: فرنسا:** فور فوزه في الانتخابات، الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند يتوجه إلى برلين.
- 25 مايو: إسبانيا:** رابع مصارف إسبانية بانكيا يطلب مساعدة قياسية تبلغ قيمتها 19 مليار يورو من الدولة.
- 5 يونيو: إسبانيا:** نظرا للانتقادات التي واجهتها من الأسواق، إسبانيا تطلب من أوروبا «دعمها» عبر آلية لإعادة تمويل مصارفها.
- 7 يونيو:** خفض تصنيف الدين الإسباني (68,5٪ من إجمالي الناتج الداخلي) ثلاث نقاط.
- 9 يونيو: إسبانيا:** قررت هذه القوة الاقتصادية الرابعة في أوروبا طلب مساعدة أوروبية يمكن أن تصل إلى مائة مليار يورو.